# برامج التنمية الريفية وعلاقتها بالمرأة اليمنية

***فاطمة علي عبد الله عباس***
جامعة صنعاء – اليمن

***DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i1.356***

**الملخص**

تتلخص هذه الدراسة في أنها تبين مساهمة برامج التنمية في تطوير وتحسين دور المرأة القروية في ميدان العمل، وإبراز دورها بعد أن حصلت على شهادات تعليمية، وكذلك معرفة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية بعد دخول التنمية الحديثة إلى القرية، ومساهمة برامج التنمية الريفية في توفير الوقت والجهد والآثار السلبية والإيجابية والصعوبات التي تواجهها.

وقد تم تطبيق الدراسة على مجموعة من قرى وادي مور في محافظة الحديدة، وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها:

- انخفاض معدل التحاق البنات بالدراسة عكس البنين.
- هناك قصور وضعف في برامج التنمية الريفية.

**الكلمات المفتاحية**: برنامج التنمية الريفية-المرأة الريفية

***Abstract:***

*The current study demonstrates the contribution of development programs in developing and improving the role of rural women in the field of work and highlighting their role after obtaining educational certificates, as well as know the roles played by rural women after the introduction of modern development to the village and the negative and positive effects and the difficulties they face. The study will be applied to a number of villages of Moor Valley in Hodeida Governorate. The study has concluded to the following:*

- *Decrease of female students admission rate at schools in comparison with male students.*
- *Failure and weakens in rural development programs.*

*Key words :.rural development program -rural woman.*

**المقدمة**

شـهد المجتمع اليمني نهضـة حديثة في مختلف أوجه الحياة سواء في الجانب الاقتصادي، أو الاجتماعي أو السياسي، ولم تكن المرأة بعيدة عن هذه النهضة؛ فقد تفاعلت معها فتأثرت بها وأثرت في أكثر مجالاتها بفضـل وعيها وثقافتها والفرص التي أتيحت لها منذ عهد مبكر، فالمرأة اليمنية ذات شـأن في الحضـارة كسـائر الأمم الأخرى في جهودها لرفع مسـتوى العيش.

وبرغم التباين وتعدد وجهات النظر حول مفهوم التنمية وتداخل أطرها الاجتماعية والاقتصادية إلاّ أن هناك اتفاقًا عامًا على أن التنمية وسيلة في حد ذاتها تستهدف تحسين وضع قائم بشكل منظم تتوحد فيه جهود السلطات الحكومية والشعبية من أجل تحقيق التنمية الشـاملة، وتشـمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وجميع أبعاد الحياة الإنسانية.

والتنمية تنطوي على التغيير والتحسين، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة والبشـرية، وبناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، وتعميق المشاركة الشعبية، والقضاء على الفقر والجهل والمرض وما يعيق المجتمع من النمو والتقدم.

وقد ثبت بالدليل العلمي والعملي أن أدوار الإناث الاجتماعية والاقتصـادية قد تحولت تحولًا كبيرًا، حيث تركت كثير من الإناث المنزل ليسـهمن بصـورة فعّالة لا يمكن الاسـتهانة بها، وتقوم المرأة الريفية تقليديًا بالأدوار ووظائف داخل وخارج منزلها.

**موضوع الدراسة وأهميتها:**

تعتبر هذه الدراسـة في مجال علم الاجتماعي الريفي، ويتلخص موضـوعها في التعرف على برامج التنمية الاجتماعية الموجودة في القرى وإلى أي مدى حققت هذه البرامج أهدافها، وما هو النقص الذي يعتري تنفيذ هذه البرامج في مجال التعليم، والصـحة والخدمات الاجتماعية مع التركيز على جانب التعليم.

كما أن هناك الكثير من الدراسـات التي اهتمت بالمرأة الريفية وأعمالها المختلفة، ولكن دراسـة برامج تطبيق التنمية من الدراسات الحديثة التي لم يتطرق إليها في الدراسات اليمنية إلاّ بصورة محدودة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلامس الجوانب المختلفة لبرامج التنمية الحديثة التي دخلت إلى القرية ومدى تأثيرها على جانب التعليم بوصـفه برنامجًا من برامج التنمية التي وضعتها الدولة.

والجوانب الأخرى التي تغطيها هذه الدراسـة هي تحليل نتائج تطبيق برامج التنمية على المرأة الريفية، وإلى أي مدى لبت هذه البرامج أهدافها.

**الهدف من الدراسة:**

الغاية من هذا الدراسة هو التعرف على واقع المرأة الريفية من خلال: -

1- تحليل مسـاهمة برامج التنمية في تطوير المرأة الريفية وتحسين دورها في ميدان العمل.
2- إبراز دور المرأة المتعلمة والوظائف الجديدة التي تقوم بها بعد أن حصـلت على شـهادات تعليمية وسـاهمت في العمل بالريف.
3- معرفة الأدوار الجديدة للمرأة الريفية بعد دخول التنمية الحديثة إلى القرية.

**تساؤلات البحث الرئيسية:**

من خلال هذا البحث يتم التعرف على: -

1- ما هي برامج التنمية الريفية في ((قرى الريف اليمني))، وما هي الاستفادة من هذه البرامج بالنسبة للمرأة والرجل؟
2- هل تسهم برامج التنمية في توفير الوقت والجهد للمرأة، وما هي الآثار الإيجابية والسلبية لهذه البرامج؟
3- ما هي الآثار المترتبة على تعليم المرأة في الريف وعلاقة التعليم بالعمل؟

**منهج الدراسة:**

إن الدراسـات الميدانية حول الظواهر الاجتماعية بالمجتمع اليمني من الدراسات المهمة التي اهتم بها كثير من الباحثين.

وهذه الدراسـة من الدراسـات التي تعتمد على العمل الميداني، حيث سـوف يتم النزول إلى ((وادي مور)) واختيار ثلاث قرى منها مكانًا لتطبيق الدراسة.

والنزول إلى القرى للعيش فيها، والتفاعل مع أهلها، واستقصاء الحقائق عن المرأة المتعلمة والعاملة، والاتصال المباشـر بالنسـاء، ومقابلتهن وزيارتهن في البيوت ومختلف مواقع العمل الذي ينخرطن فيه بالإضـافة إلى اسـتخدام منهج الوصف، التحليل والاستنتاج.

وسوف يتم الاستعانة في جمع المعلومات بالأدوات التالية: -

- استمارة الاستبيان. - المقابلات.
- الملاحظة والمشاركة. – دراسة الحالة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين نظري وميداني.

**المفاهيم:**

**التنمية:-**

تحقيق زيادة سـريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وهي عملية تغيير اجتماعي تتظافر فيها عوامل اقتصـادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تعمل في اتجاه معين، وتهدف إلى تحقيق رفاهية للإنسان والمجتمع.

كما أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسـه من خلال المشـاركة الإيجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادرة المجتمع نفسه، وإذا لم تتيسر هذه المبادرة المحلية

فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توقظ، وتعتبر هذه المبادرة ضمانًا للحصول على استجابة جماعية وفعّالة للحركة.

**الإرشاد: -**

هو مجموعة من العمليات التي تسعى إلى خدمة الريفيين وأسرهم وبيئتهم واستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية، ومساعدتهم على توجيهها لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم.

**التنمية الاجتماعية: -**

تعرف بأنها: عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل الإرادي بغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح له بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وذلك من خلال فرص المشاركة الفعّالة لتحقيق الأهداف المجتمعية.

كما أنها عملية تغيير حضاري تشمل مشروعات عديدة تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتعلقة بعملية نشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي.

**برامج التنمية الريفية:-**

هي خطوات العمل لتنفيذ أهداف التنمية، وتشمل الخطوات والوسائل اللازمة الهادفة إلى تحقيق الرقي سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الجوانب الاجتماعية المختلفة، وتقوم الدولة والمؤسسات الأهلية بإعداد هذه البرامج.

**التعليم:** يعرف بأنه: عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص للأسس علامة للمعرفة وتطوير الذات والقدرات.

**الصحة**: وتعرف بأنها: حالة الإنسان دون أي مرض أو داء، وهي تشمل الصحة العقلية والاجتماعية والبدنية، ويقال: " العقل السليم في الجسم السليم"

**مقترحات خاصة بالاحتياجات التدريبية والإرشادية للمرأة الريفية:-**

- التعرف على طبيعة أدوار المرأة في المجالات الأسرية والاقتصادية والزراعية فيما يتعلق بالأفكار والعادات والممارسات التقليدية.
- حصر الاحتياجات التدريبية الإرشادية بمقارنة الأدوار الحالية والمنشودة تنمويًا.
- ترشيد المرأة في مجالات التعليم الأسري والرعاية للوالدين وللأبناء بسبب قصور المداخل الترشيدية كالتي تتولاها الأجهزة القائمة على هذه البرامج.
- الترشيد الاستهلاكي والإنفاق فالمؤشرات تؤكد أن الإنفاق المتزايد ينصب على النواحي الاستهلاكية الغذائية مع ضعف الإنفاق في النواحي التعليمية والصحية والترويحية، الترشيد في مجال الارتقاء بالمستويات المعيشية الأسرية، الترشيد في مجال تحسين البيئة والمجتمع والترشيد في جانب الادخار الاستثماري.

احتياجات إرشادية متعلقة بالأمان النفسي والاجتماعي والحقوق والواجبات مع توفير الحماية القانونية والدفاع عن الحقوق.

وبالتالي فإن توفير المستلزمات الضرورية للمرأة من شأنه أن يعينها على أن تقوم بالتقدم والتطور في مجال العمل وفي المشاركة الفعالة في التنمية، فلا يعقل أن يطلب من المرأة أن تسهم في التنمية وأن تطور من مجتمعها في الوقت الذي تفتقر فيه إلى الكثير من الخدمات الأساسية والبرامج التدريبية، كما أن التشخيص العلمي والعملي بوضع المرأة في الريف والحضر على السواء يأتي من أجل خلق المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم، وقد قيل أن اشتراك المرأة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبدأ من دراسة تقرير الحال الذي تعيشه المرأة في المجتمع ومحصلة الظروف وجوانب النقص الأساسية فيها، ويتحمل مسؤوليتها المجتمع ككل وليس المرأة فقط.

**الدراسات السابقة:**

تعتبر الدراسات السابقة من الدراسات المهمة التي على الباحث دراستها والاطلاع عليها لتجنب التكرار وتكملة المتطلبات الأساسية لدراسة المجتمع.

وقد أتيح لي في هذه الدراسة الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، وخاصة المتعلقة بالمجتمع اليمني، والهدف من هذه الدراسات هو التعرف على الأسلوب الذي اتبعه الباحث أو الباحثة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ومدى اتفاق هذه الدراسات مع الدراسة التي أقوم بتقديمها والإضافات والمساهمات التي سوف أقدمها.

بعض الدراسات التي سوف أتعرض لها بإيجاز، هي:-

**أولًا- العوامل المؤثرة على التنمية الاجتماعية وأثرها في تغير اتجاهات القرويين. (نورية علي ، 1995)**

**أهمية الدراسة:**

اهتمت الباحثة في هذه الدراسة بمجال التنمية بشكل عام، وتنمية المجتمع الريفي بشكل خاص، كما تبين الباحثة في الجانب النظري الأسباب والظروف المواتية لتخلف المجتمع وتقدمه وانعكاس ذلك على المجتمع الريفي.

أ) استخدمت الباحثة عدة مناهج منها المنهج التاريخي عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، واستطاعت من خلال هذا المنهج تقديم صورة تاريخية عن أحوال المجتمع اليمني والظروف والتطورات التي طرأت عليه، والظروف التاريخية التي عاشها، وأثر ذلك كله

على تغير وتنمية المجتمع ثم انعكاس تلك الظروف على القرية اليمنية.

ب)منهج دراسة الحالة: استفادت الباحثة من هذا المنهج عند دراستها للأوضاع في القرية والعادات والتقاليد.

ج) الوصف والتحليل والاستنتاج: استفادت الباحثة من هذا الأسلوب عند جمع البيانات من مجتمع التحيتا.

**أدوات الدراسة وطرق الحصول على البيانات:**

1) الاستبيان.
2) الملاحظة.
3) المصادر والوثائق والدراسات المختلفة.
4) ملاحظات وخبرات الباحثة الشخصية.

**نتائج الدراسة:**

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها:-

1- أن بوادر التغير والتطور في مجتمع القرية بدأت تظهر وتمارس تأثيرها على الأفراد في القرية من حيث انتشار الإضاءة الحديثة والتقدم في العمران إلى ظهور الإرشاد الزراعي.

2- التطلع الحسن من قبل الأفراد نحو تعليم أبنائهم واستجابات أرباب الأسر نحو تعليم البنت أقل إيجابية عنها بالنسبة للولد.

3- أن المرأة تتمتع بوعي وإدراك لمشاكلها ومتطلباتها وهي تواقة إلى التخلص من عزلتها ومن الحرمان الذي تعيشه وهذا يسهم في التنمية المحلية وخاصة مع إتاحة فرص التعليم لها.

4- من الدراسة الميدانية اتضح للباحثة أن الزراعة لم تعد المهنة الوحيدة في القرية وأن هناك مهنًا بدأت تدخل مجتمع البحث.

5- أن المرأة في مجتمع التحيتا مجتمع البحث تحاول أن تشغل وقت الفراغ وتتسلى بمهام مختلفة؛ وذلك من خلال قيامها ببعض الأعمال اليدوية المحلية.

6- أن الأمية منتشرة ومتفشية بشكل كبير بين الأفراد في القرية، وهي من المظاهر السلبية في التنمية والمكرسة للتخلف.

7- وجود بعض العادات والتقاليد، ومنها عادات الزواج المبكر، الإنجاب المستمر.

8- لا زالت الهجرة من المشاكل المعيقة في تنمية القرية، وهي ظاهرة سلبية على المجتمع الذي هو بحاجة إلى دفعة قوية في العمل.

9- العمل التعاوني من أهم مظاهر التنمية، وقد بدأ يحقق الازدهار والتقدم في بعض القرى اليمنية، ولكن لا زال يشوبه الغموض، وعدم الإدراك والوعي التام به.

**ثانيًا- تغير النسق الاجتماعي الاقتصادي في القرية اليمنية للدكتور/ محمد أبو بكر الحداد (الحداد. محمد أبوبكر. 1998)**

**أهمية الدراسة:**

تهتم هذه الدراسة ببيان الملامح العامة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القرية اليمنية التي ترزح تحت وطأة التخلف الموروث من مرحلة ما قبل ثورة 1962م، والمتمثل بالملامح الإقطاعية وشبه الإقطاعية المتشابكة وعلاقات التبعية الاقتصادية والاجتماعية مع البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة والتي تعوق تطور المجتمع وتقدمه ووحدته وتحول دون تكيفه بشكل إيجابي لخصائص وملامح الحياة الحضرية واكتسابه صورة ((المجتمع المدني الحديث)).

**منهج الدراسة:**

استخدم الباحث عدة مناهج، منها:-

أ) المنهج الجدلي: الذي يهدف إلى إلقاء الضوء على عملية التداخل والترابط الجدلي بين الجوانب المختلفة للتغير الاجتماعي.

ب) منهج السؤال: بوصفه وسيلة عملية أساسية لتوضيح الأبعاد العامة للتغير الاجتماعي.

ج) المنهج الإحصائي: ويتمثل في عرض بيانات الدراسة الميدانية التي جمعت عن طريق استمارة البحث.

**نتائج الدراسة:**

يعد التغير الاجتماعي في القرية اليمنية بعد ثورة سبتمبر 1962م ظاهرًا واضحًا يمكن ملاحظته من خلال:-

**أ) التغير في الإنتاج الزراعي وعلاقاته:-**

وذلك من خلال مقارنة بعض مظاهر التغير الاجتماعي، حيث بين أن الزراعة في مرحلة انتقالية معقدة نسبيًا تجمع بين عناصر الاستثمار الرأسمالي التبعي في الأرض وعناصر الاستثمار ما قبل الرأسمالي في الوقت نفسه.

**ب)التطور في التركيب المهني والصناعات المحلية:-**

ويبين لنا من خلال ذلك ظهور المهن المختلفة التي تطغى على الجانب الزراعي تدريجيًا أيضًا، ويؤدي ذلك إلى اتباع بلادنا لسياسة الباب المفتوح أمام حركة الاستيراد من الخارج، وتوسع قنوات التسويق المستورد غالبًا إلى القرية وأصبح المجتمع اليمني مستهلكًا لمعظم السلع الأجنبية بأشكالها المختلفة مما أدى إلى تدهور الحياة القروية.

**ج) التغير في طبيعة العلاقات بين القرية والمدينة:-**

يرجع التوسع في العلاقات بين القرية والمدينة لأسباب عدة، ومنها الارتباط الاقتصادي الاجتماعي بين المدن والقرى، كما أن البرامج والخطط التنموية القومية لا تقوم بدورها المفترض في تنمية وتحديث المجتمعات القروية إلَّا بصورة محدودة وجزئية.

**د) الهجرة من القرى:-**

وقد اتضح للباحث أن الهجرة من القرية إلى خارج اليمن نتج عنها آثار سلبية، ومنها تدهور مستوى الإنتاج الزراعي، وتناقص مساهمة الزراعة باعتبارها إحدى النشاطات الاقتصادية الهامة في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن الهجرة ساهمت مع غيرها من العوامل الأخرى في تحطيم اقتصاد الكفاف الذي كان يميز أغلب القرى اليمنية قبل ثورة 1962م.

**ه) التغير في النظام الأسري:-**

يبين لنا الباحث أن الأسرة القروية فقدت تدريجيًا بعض مظاهرها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التقليدية مع التغيرات التي تعرضت لها القرية اليمنية بعد الثورة، وقد حصل تغير في النظام الأسري من خلال الانحلال التدريجي للاكتفاء الذاتي الذي كان يميز العائلة القديمة، التراجع التدريجي للعادات والتقاليد والأعراف التقليدية، إقبال الآباء على تعليم الأبناء الذكور في المدرسة الموجودة داخل القرية أو في المدارس الموجودة في القرى المجاورة لها، ارتفاع معدل الإنجاب، هيمنة الذكور خاصة الأزواج والآباء على القرارات الهامة داخل الأسرة، تدني وتدهور حظوظ تعليم البنات مقارنة بالذكور والغياب شبه التام لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

**و) بعض مظاهر التغير في النسق السياسي:-**

وقد أبرز الباحث بعض آثار التغير الاجتماعي على مشاركة القروي واهتماماته في الحياة السياسية والاجتماعية.

**ثالثًا- هيئات التعاون الأهلي للتطوير ودورها في تنمية المجتمع اليمني/ تميم أحمد جبارة (جبارة. تميم أحمد. 1996).**

**أهمية الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية التعاون في الجمهورية اليمنية، وتقييم أهداف الحركة التعاونية.

محاولة الكشف عن المعوقات التي تعوق عملية التنمية وارتباط التعاون بالأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية، وأثر التعاون في زيادة الإنتاج وتطوير الحياة الاجتماعية.

**منهج البحث:**

**قسم الباحث الدراسة إلى جزئين:-**

1) جزء نظري ويعرض التاريخ لتاريخ الحركة التعاونية بصفة عامة في العالم والوطن العربي وبصفة خاصة في اليمن.

2) الجانب التطبيقي: -ويهتم بدراسة التجربة التعاونية في اليمن، وقد تم اختيار منطقة عمران لتمثيل مجتمع الدراسة.

**نتائج البحث:**

حققت الهيئات التعاونية منذ إنشائها حتى نهاية عام 1985م إنجازات عديدة في مجالات كثيرة، ومن أهم الإنجازات التي تحققت:-

1) إنجازات في مجال التعليم.
2) إنجازات في مجال الخدمات الصحية.
3) إنجازات في مجال الخدمات الاجتماعية.
4) إنجازات في مجال البنية التحتية.
5) الإسهام في المشروعات الزراعية.

وقد ساهمت الحركة التعاونية التحتية أيضًا في الآتي:-

أ- إعداد وتكوين كادر وظيفي يمني يتولى مهمة ومسئولية الإدارة والعمل.

ب-تعويد الأهالي على المناخ الديمقراطي.

**رابعًا- د/ وهيبة فارع، تعليم البنات في الجمهورية العربية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص. (فارع وهيبة غالب، 1982)**

**أهمية البحث وهدفه:**

تهتم الباحثة بتعليم البنات في اليمن كما تهتم بالمشكلات التعليمية وعواملها والاهتمام بالتعليم كعنصر من عناصر التنمية والتي تؤكد على ضرورة تعليم الفتاة.

وتهتم الباحثة بمعرفة أهم العوامل التي تعوق استفادة البنات من فرص التعليم في اليمن.

**هدف البحث:**

التعريف على أوضاع تعليم البنات في اليمن والتطورات التي لحقت به، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى إحجام البنات عن التعليم في المرحلة الابتدائية، كذلك الإشارة إلى المقترحات والتوصيات لعلاج هذه المشكلة التعليمية القائمة.

**منهج البحث ووسائله:**

1- الدراسة النظرية:- المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

2- الدراسة الميدانية:- الاستبيان، الزيارات، المقابلات والملاحظة.

**نتائج الدراسة:**

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، منها:-

1- أن إحجام البنات عن التعليم في المرحلة الابتدائية في اليمن يرجع إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية.

2- أن هناك علاقة قوية ومباشرة بين مشكلة إحجام البنات عن التعليم وعدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للبنات في اليمن.

**خامسًا- دراسة لمركز البحوث التربوي، دراسة ميدانية تدور حول تعليم الفتاة في مديرية طور الباحة محافظة لحج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.**

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بدرجة رئيسية إلى:-

التعرف على فرص مساواة الفتاة بالفتى في مجال التعليم الأساسي في مركز طور الباحة في قرى (طور الباحة، الفرشة، الفول)، ومعرفة الأسباب والمشكلات التي تحول دون التحاق الفتيات واستمرارهن في التعليم الأساسي في المدرسة الموحدة.

**منهج البحث:**

المقابلات الاستبيانات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تحول دون التحاق الفتيات بالدراسة، هي:-

الزواج المبكر، التقاليد، والمعتقدات، الواجبات المنزلية، محدودية الدخل المالي وكثرة عدد الأطفال، صعوبة المواصلات، عدم توفر فرص العمل بعد الانتهاء من المدرسة، عدم توفر الماء والكهرباء، التجهيزات المدرسية، عدم توفر فرص إكمال الدراسة بعد الانتهاء من المدرسة الموحدة، الاختلاط، عدم توفر رياض الأطفال وقلة عدد المدرسات.

**سادسًا-الأستاذ/ محمد الشهاري:- دراسة أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني (المحافظات الشمالية الغربية) (الشهاري. محمد، 1997).**

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:-

1- التعرف على الأسباب الكامنة وراء تدني مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي في ريف المحافظات الشمالية.

2- الكشف عن الإجراءات التي يمكن القيام بها توخيًا لرفع مشاركة (الإناث) في التعليم الابتدائي في الريف بالمحافظات الشمالية.

**منهج الدراسة:**

استخدام عدة استمارات استبيان، والمقابلات.

**النتائج:**

بعض النتائج التي توصل إليها الباحث، هي:

- أن النظرة لتعليم البنت أنها غير ضرورية.

- إن التعليم هو من أجل الحصول على وظيفة رسمية، وبالتالي فإن مشكلة تدني مشاركة البنات في التعليم الابتدائي تسهم في وجود أسباب ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، وللتغلب عليها لا بد من بذل جهود تشارك فيها جميع الجهات الرسمية والشعبية في رفع مشاركة البنات في التعليم الابتدائي.

**صلة هذه الدراسة بالدراسة الأخرى:**

تطرقت الباحثة إلى هذه الدراسات بشكل موجز وبسيط وركزت على أهمية الدراسة ومنهجها والأدوات المستخدمة لجمع البيانات ثم النتائج؛ وذلك لمقارنة هذه الدراسات بالدراسة التي تقوم بها، ومن خلال ذلك يتضح أن هذه الدراسة ستشارك مع الدراسات السابقة في أنها تهتم بالتنمية الريفية بشكل عام وفي المجتمع اليمني بشكل خاص كما تهتم هذه الدراسات بمجتمع القرية اليمنية مكانًا للدراسة.

وتغطي هذه الدراسة جانبًا مهمًا لم تهتم به الدراسات السابقة بشكل كاف وهي برامج التنمية الريفية وعلاقتها بالمرأة اليمنية ... وهل أدت هذه البرامج إلى تقدم المجتمع أم تخلفه وتأخره.

كما تهتم الدراسة بالتعليم في مجال التنمية الريفية باعتباره عنصرًا أساسيًا من عناصر الحياة، وله أهميته ودوره في المجتمع اليمني.

واعتمدت الباحثة على طرق ومناهج بحثية كالمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والوصف والتحليل والاستنتاج بالإضافة إلى استمارات الاستبيان.

أما الدراسة المستخدمة في هذا البحث فهي تعتمد على المنهج الأنثروبولوجي والمقابلات، حيث تعتمد على الاندماج في المجتمع، وتتبع أعمال النساء، واستخدام الملاحظة والمشاركة، والتفاعل معهن، والاستماع إليهن بالإضافة إلى تتبع حالات معينة منهن في مجالات عملية مختلفة، وذلك عن طريق أخذ حالات النساء العاملات والمتعلمات والأميات والتعرف على برامج التنمية المختلفة التي تقدمها الحكومة لأفراد هذه القرية، ومتى دخلت إليها، والمدة الزمنية لها، وكذا مشاريع التنمية الحديثة التي وضعتها الحكومة لتطوير قرى ((تهامة)) وادي مور.

والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الباحثة من الدراسات الهامة في المجتمع اليمني، وهي مفيدة لأي قارئ وتساعده للتعرف على العوامل المؤثرة على التنمية الاجتماعية في القرى اليمنية، فدراسة الدكتورة نورية تعتبر من الدراسات المفيدة والجيدة التي تساعد أي باحث يشق طريقه للبحث العلمي والقارئ لها يقتبس منها كثيرًا من المعلومات خاصة عن وضع المرأة في الريف، بالإضافة إلى دراسة الدكتورة وهيبة فارع فهي تزود الباحث بمعلومات مهمة عن تعليم الفتاة، وكذا دراسة د. محمد حداد فمن خلال البحث والاطلاع على هذه الدراسات استطاعت الباحثة أن تحدد منهجها وحاولت إكمال بعض النقاط التي أعطت خيوطها الدراسات السابقة.

وقد استفدت من هذه الدراسات في مراجعة جوانب التنمية الريفية في مناطق مختلفة من اليمن ولا سيما في بعض القضايا المتعلقة بالتنمية.

ركزت معظم هذه الدراسة على التنمية الريفية بشكل عام في اليمن، وقد ركزت الباحثة اهتمامها بشكل محدود على برامج التنمية الريفية المتعلقة بالمرأة في قرى محدودة في وادي مور، وحاولت التعرف على العوامل المؤثرة في مجال التنمية الريفية ولا سيما في دور التعليم والعمل والصحة.

**المهام التقليدية التي تقوم بها المرأة:**

- إنجاب الأطفال وتنشئتهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم والاهتمام بحياتهم منذ الصغر وحتى الكبر.

- القيام بالعمليات الحقلية، مثل تربية الماشية والدواجن، صناعة المنتجات المحلية البسيطة، مثل: الحياكة، صنع الجبن والزبدة.

- القيام بالأعمال التسويقية والأنشطة التجارية، والمشاركة في الهيئات الحكومية وبعض الأعمال التطوعية، وتبذل المرأة دورًا مضاعفًا، وتعمل ساعات طويلة لتتمكن من القيام بهذه المسؤوليات، ومع هذا لا تتضح فعالية ما تقوم به من إنتاج في تنمية مجتمعها، وحتى الآن لا توجد هيئات مهنية ونقابات

وسطية تضع مواصفات ومعايير لتقيم هذه الأعمال أو اختيار أفضل الأساليب لأدائها في اليمن.

- إلا أن الحكومة اليمنية تبذل الجهود الصادقة لإتاحة الفرصة كاملة للمرأة اليمنية إيمانًا منها بأن المرأة هي عماد الأسرة، وهي الخلية الأولى للأسرة والمجتمع، وتأكيدها لما تنشره من تحقيق الارتقاء بمستواها التعليمي، الصحي، الاجتماعي، والاقتصادي ولما يعكسه ذلك على النشء، وبالتالي يدفع عجلة التقدم والتنمية في المجتمع.

أما عن دور المرأة اليمنية في عملية التنمية فإنه من خلال معرفة الواقع المتغير والمتطور عبر التحولات اليمنية، ومن خلال عاملي التعليم والعمل؛ فقد أتيح لنا أن نتلمس عن قرب أوضاعها وأدوارها المتغيرة وموقعها من عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث سجلت من خلال مراحل تطور المجتمع قفزات مميزة وأخذت تسهم في التنمية بدرجات متفاوتة، وبقدر ما أتيح لها في ظل اكتسابها قدرًا من التعليم والتدريب أن التنمية المنشودة هي ذات أبعاد ومركبات كثيرة، وهي تتمحور في البعدين وكليهما يؤثر في الآخر، ويتحدد البعد الاقتصادي فيما يتوفر للمجتمع من موارد طبيعية ومادية، أما البعد الاجتماعي فيما يتوفر للمجتمع من موارد وطاقات بشرية ممكنة قادرة على العطاء، وكذلك بالخدمات الكافية والعالية الأداء وبالقيم الاجتماعية الإيجابية المحددة.

والتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي غايتها في النهاية الإنسان باعتباره محور التنمية، فهو العقل المنفذ للعمل والنهضة الحضارية، وهو المستفيد من نتائج وثمار التنمية، ويتضح لنا من هذا أن الرجل والمرأة يشكلان محورًا هامًا في عملية التنمية، إذ لا يمكن أن تتصور تنمية عادلة وشاملة والمرأة بعيدة عنها، فالاعتراف بدور المرأة في أحقيتها شرط ضروري وموضوعي لتحقيق التنمية التي هي في جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة، وتحطيم كل علاقة اجتماعية اقتصادية مشوهة أو تكريس للتبعية.

وفي واقع الحال تميزت التحولات اليمنية بالعناية الخاصة بالمرأة، وإطلاق العنان لتنمية طاقاتها وإمكاناتها المعرفية والعلمية وبحسب الظروف المجتمعية، وكلما حقق المجتمع خطوة نحو الأفضل انعكس ذلك إيجابًا على المرأة ومكانتها، أي أن أوضاعها ومكانتها تتحسن وتتجدد بتحسن وتجدد ظروف المجتمع.

**الاهتمام المعاصر بالجوانب الاجتماعية للتنمية:**

أدرك المفكرون الاقتصاديون المعاصرون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف والتنمية معتمدين على منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وصاحب اهتمام المفكرين الاقتصاديين بالتنمية الاقتصادية اهتمام آخر من جانب المفكرين الاجتماعيين من ذوي التخصصات الأخرى بدراسة التنمية، فحاولوا ارتياد مجالاتها وتحديد أبعادها ومناقشة قضاياها المتعددة، ومن دلائل التحول التي تؤكد الاهتمام المعاصر بالجوانب الاجتماعية للتنمية أن المفكرين الاجتماعيين عند دراستهم للتنمية كانوا يفرقون بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة على أساس متوسط دخل الفرد وهو معيار اقتصادي بحت، غير أنهم رأوا أن هذا المؤشر يأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة بين العالم من حيث بناؤها الاجتماعي ومستواها الحضاري، كما أنه قد يخفي حقيقة هامة هي العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الموحد (عبدالباسط، 1982).

ولخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف لا بد من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن، والحكومات في البلاد النامية مسؤولة إلى حد كبير عن إحداث الدفعة القوية فهي تمتلك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، وتحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تغييرات تقلل التفاوت في الثروات، والدخول بين المواطنين، وتوزيع الخدمات العادلة بين الأفراد وجعل التعليم إلزاميًا ومجانيًا بقدر الإمكان، وتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات، ولما كانت تنمية الموارد البشرية في البلاد النامية من الأمور الضرورية، حيث إن خطط التنمية لا يمكن أن تحقق من غير قوة عمل مدربة وماهرة تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة.

والدفعة القوية في هذا المجال يمكن أن تتحقق عن طريق تقصير فترة التدريب، الأمر الذي يحقق فائدة مزدوجة سواء من ناحية تحقيق عائد سريع، بشرط ألاّ يؤثر على مستوى الكفاءة المطلوبة مع ضرورة الاهتمام بالمرأة في مجال التنمية الاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاجتماعية، فالخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم أن توفر لها القوة البشرية المدربة وتعدها بالتدريب الملائم، وبالقيم والاتجاهات الإنتاجية المناسبة، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سداد الحاجات السكانية للعاملين في مواقع العمل، وكذلك الحال بالنسبة لخطة المواصلات ورعاية الشباب والشؤون الاجتماعية، وتعتمد التنمية على الخصائص السيكلوجية للأفراد والجماعات باعتبارهم عاملًا أساسيًا في التنمية، فالتنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، تستلزم الاعتماد على التخطيط والاستعانة بجهاز بيروقراطي كفء، والأخذ بالأسلوب العلمي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتغليب الاتجاهات العقلانية الرشيدة، وإشراك

القطاعات المختلفة والمجتمعات المحلية بما فيها ذلك القطاع الخاص والأهلي، وهذه الخصائص تستلزم توزيع مجموعة من السمات الشخصية والقيم والاتجاهات العصرية حتى يمكن البدء في التنمية، وتحقيقها بنجاح وقد اقترح (أليكس إنجلز)، قائمة بتسع خصائص سلوكية، هي:-

1- الانفتاح نحو التجديد والتغيير.
2- الرغبة في التعرف على المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية.
3- الاتجاه نحو الحاضر والمستقبل أكثر من الاتجاه إلى الماضي.
4- الأخذ بالتخطيط أسلوبًا لمواجهة المواقف المختلفة.
5- القدرة على التحكم في البيئة.
6- الثقة في قدرة الغير على إنجاز الواجبات وتحمل المسؤوليات.
7- احترام كرامة الآخرين.
8- الثقة في العلم والتكنولوجيا.
9- تقدير الأفراد على أساس العمل والإنجاز.

وقد استطاع (هاجن) في كتابه (التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية) أن يقدم نظرية متكاملة تفسر دور المجدد الاجتماعي، وتحدد أبعاد شخصيته، وتوضح مدى التفاعل القائم بينه وبين الطرق التي يظهر فيها، معتمدين على ميادين ثلاثة، هي: الاجتماع (والأنثربولوجيا) وعلم النفس.

وأشار (هاجن) في دراسته إلى أن التغيير من أجل التنمية ليس شيئًا مفروضًا من الخارج، وأنه نابع من داخل المجتمع ذاته، ويشرح وجهة نظره بتحليل مكونات البناء الطبقي في المجتمعات، وموقف كل طبقة من التغيير.

بعض المقترحات حول البرامج الإرشادية لتنمية المرأة والمجتمع: -

انطلاقًا من دراسة المجتمع اليمني والتعرف على حضاراته وثقافاته عبر التاريخ القديم ومحاولة تظافر الجهود بين أبناء المجتمع للتعرف على أساليب منهجية قوية تعتمد على التكنولوجيا وغرسها في الثقافة اليمنية الأصيلة مما يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي الحقيقي على نقيض التبعية، ومن أجل إحراز تقدم ملموس؛ لا بد من توافر أطر تشير إلى الاستقرار السياسي، وليس إلى مجرد تواجد الأموال اللازمة للاستفادة من التطورات التكنولوجية والعلمية؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما يمكن وصفة بالركود الذهني في إطار الاعتماد الفني بمنطقية تقليدية وبمفهومه الضيق.

فمثلًا نجد أن كثيرًا من الدول النامية تقتنع بتلقي المساعدات الخارجية بصورها المختلفة بدلًا من أن تكون شريكًا فعّالًا في مجال التعاون بين الدول النامية، في الوقت نفسه يصعب الحصول على الموارد والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية بين هذه الدول النامية.

وتعتبر قضية التكنولوجيا والأسس التي تقوم عليها من القضايا الهامة في عملية التنمية، فالتكنولوجيا المنقولة لا تسهم في الارتقاء التكنولوجي للطرف المستقبل الذي يقتصر دوره على استضافة هذه التكنولوجيا التي تظل غريبة عن البنيان الاجتماعي الاقتصادي، أما سبيل التكنولوجيا بالجهود الذاتية وهو السبيل الأفضل والأبقى، ولا بد من الاتفاق على أن كل الموارد والعقول اليمنية توجه إلى التكنولوجيا وليس مجرد استضافتها، وأن استخدام أي تكنولوجيا حديثة لا بد أن ينطوي على برنامج واضح لتنمية القدرات وإعداد الكوادر وتوفر أدوات البحث العلمي اللازمة التي تتيح للمرأة اليمنية القدرة على معرفة أهمية التعليم للمرأة اليمنية والقدرة على امتلاك هذه التكنولوجيا. ولا ننسى أن معظم الأبحاث العلمية تؤكد على أهمية التعليم للمرأة اليمنية لتغيير سلوكها ولتنميتها وإعطائها المعارف الإرشادية اللازمة، وعلينا أيضًا تتبع الصدى لدى المرأة فيما يتعلق بالموارد والبرامج الثقافية والأنشطة الإعلامية على تغيير المفاهيم والمعتقدات الزائفة والمعوقة لتطور المجتمع.

ولتحسين إنتاجية المرأة الريفية لا بد من وضع أكبر قدر من الموارد لفترة زمنية طويلة تحت تصرف القطاعات الريفية، وتعتبر السياسات المالية والتجارية الدولية بما في ذلك تحديدًا الأسعار للمنتجات وسياسات التسويق من الأمور الهامة في تغيير حالة المرأة الريفية، ومن الأمور الهامة والضرورية إتاحة الموارد للعناصر المتعلقة بالمرأة في مشاريع التنمية الريفية.

**قضايا المرأة الريفية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم:**

هناك جوانب عديدة متعلقة بتلك الأمور في حاجة إلى تغيير، وبخاصة المرتبطة بالمبالغة في أهمية الحالة الاجتماعية للمرأة ودورها في الإنجاب مع إغفال نصيبها في الإنتاج الزراعي، ومساندة أنشطتها الإنتاجية واقتسام المنافع معها بالعدل، ولذلك فإن التغييرات المطلوبة في مجال التخطيط من أجل المرأة الريفية، ثم تحويل التركيز عليها من التخطيط الجزئي إلى التخطيط الكلي.

كذلك نجد فيما يتعلق بإدارة المشاريع الريفية عدم الاستجابة لاحتياجات المرأة الريفية، أو الاستفادة من مهاراتها بل نادرًا ما تشغل المرأة الريفية مناصب مؤثرة في مواقع اتخاذ القرار، ويتضح في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتخطيط المشاريع التنموية وتسجيلها.

ومن القضايا الحيوية في هذا الصدد نجد أن متخذي القرارات يغفلون أحيانًا في سعيهم لتحسين حالة المرأة الريفية لأهداف طويلة الأمد في الوقت نفسه نجد أن المسؤولين الإداريين المعنيين بتنفيذ هذه التدابير الوسيطة على الصعيدين المحلي والقومي ليسوا في مستوى التأهيل الذي يمكنهم من

تفهم احتياجات المرأة ومشاركتها ومهاراتها، كما أن الخدمات العامة في المجالات الإنتاجية مركزة في المدن وغير متاحة في المناطق الريفية.

بالإضافة إلى أنه نادرًا ما تشترك المرأة الريفية في عمليات الرصد والتقييم، ولا بد من إعادة النظر في الأجهزة النسائية وتهيئة وتوجيه السياسات والبرامج، وربط المنظمات المحلية بالتخطيط القومي والإقليمي، وينبغي ربط المنظمات غير الحكومية بالأجهزة النسائية وتنسيق أنشطتها.

وفي عملية التنمية توجد منافسة بين الوقت الذي تكرسه المرأة الريفية للإنتاج والوقت الذي تخصصه للأسرة والواجبات المنزلية، فالدور ثلاثي الأبعاد متمثل في الواجبات المنزلية والمهنية ورعاية الأبناء. وكذلك فالاهتمامات الجادة لا بد أن تنصب على تطوير وتحسين التكنولوجيا المنزلية، ومراعاة ما تتكبده المرأة من عناء في أعمالها، مثل: جمع المياه، وصناعة الوقود بغية اتخاذ التدابير التي تريحها من هذا العناء، حتى تتفرغ للعمل المنتج، ولذلك لا بد أيضًا من تدريب المرأة وتوعيتها بما لا يتعارض ولا يؤثر على إنتاجها ورعاية الأطفال بين أعضاء الأسرة، حتى تتمكن من التدريب على التكنولوجيا الجديدة.

وهناك حاجة شديدة إلى المعارف والمهارات والموارد المحلية اللازمة لوضع الخطط الإنمائية المناسبة، وهذا يتطلب توفير بحوث في مجال المؤثرات الملائمة الجديدة المتعلقة بحالة المرأة الاجتماعية والاقتصادية، ومساهمتها في الإنتاج، والعلاقة بين استثمار الإناث، وزيادة إنتاجهن والتقنيات الزراعية، ومهارات المرأة في الزراعة والصناعة والحرف، ولا بد من التأكيد على أن المرأة الريفية منخفضة الإنتاجية؛ لأن الموارد المخصصة محدودة كما أن التصور المطروح على الساحة لمعالجة ذلك قاصر على اختزال الجهود في كونها رعاية اجتماعية وليس باعتبارها مسألة اقتصادية اجتماعية مع حرمان المرأة رغم أحقيتها في الدين الإسلامي والقوانين الوضعية من الحصول على القروض والمواصلات والنقل والتكنولوجيا والتدريب.

**ولذلك نرى إعطاء اهتمام ضروري للجوانب التالية:-**

1- فرص الحصول على الأرض والمياه والموارد الإنتاجية.

2- فرص الحصول على التكنولوجيا والتدريب والخدمات الإرشادية.

3- فرص وصول المرأة الريفية إلى أنشطة أخرى خارج القطاع الزراعي.

ولتحسين الحالة الاجتماعية للمرأة الريفية لا بد من النهوض بالمستوى الذي عنده يلبي الاحتياجات الاجتماعية، كإمكانية الحصول على المياه، والوقود، والتعليم، والتدريب، والخدمات، والضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحسين فرص وصول المرأة الريفية لمراكز اتخاذ القرار في تلك المؤسسات والمشاريع التنموية الريفية والإدارة، كذلك تعبئة جهود المرأة الريفية وتنظيمها مع التنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات القطاعية على جميع المستويات من أجل تحسين مشاركة المرأة، وهناك تجارب تنموية رائدة تقوم بها الجامعة العربية للأمومة والطفولة، وصندوق التنمية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.

**نتائج الدراسة:**

التنمية من الأهداف الأساسية والهامة لكل دولة نامية أو متقدمة والكل يسعى إلى تحقيقها وإزالة العقبات التي تعترضها، واليمن تعاني من مشكلة التخلف مثلها مثل غيرها من الدول النامية، لذلك لا بد من تركيز الجهود والوسائل والأساليب للقضاء على التخلف والتركيز على تنمية الريف من خلال توضيح الآتي:-

- هناك قصور وضعف في برامج التنمية، ولا بد من وجود برامج تنمية فعّالة والعمل على إزالة المصاعب والمعوقات التي تعترض تنفيذ هذه البرامج، وخاصة في مجال المرأة اليمنية الريفية.

انخفاض معدل التحاق البنات بالدراسة وعلى العكس معدل البنين:-

- كلما ارتفع المستوى التعليمي قل عدد الطالبات في المدارس والعكس.

- كثرة الأعمال المختلفة التي تقوم بها الفتاة في القرية سواء في المنزل أو خارجه.

- صعوبة المواصلات على الطالبات، أما الطلاب فيستخدمون الحيوانات للذهاب للمدرسة.

- قلة المدارس وعدم تجهيز الصفوف الدراسية بالمستوى المطلوب:-

- عدم توفر الماء والكهرباء.

- عدم توفر مدرسات بالقرية.

- أن العلاقة داخل الأسرة ليست علاقة شراكة بل علاقة هامشية تحتل فيها المرأة موقع المقهور.

- كثرة الأفراد داخل الأسرة الواحدة مع قلة الدخل والفقر المنتشر مما يضطر الأب إلى أن يعلم الذكور وتقوم البنات بمساعدته في العمل.

- عنصر الاختلاط هو العنصر المهم الذي ركز عليه الآباء والأمهات في القرية، وهو السبب الرئيسي الرئيسي لعدم تعليم البنات، وقد أكد الكثير من الآباء والأمهات إلى أنه إذا وجدت مدارس مستقلة للبنات فإن الجميع سوف يسمح لبناته بالتعليم.

أن الدراسة الميدانية تحمل نتائج وتعد مقياسًا لبعض القرى اليمنية المشابهة إلاّ أنها لا تمثل القرى اليمنية ككل، لأننا لا نستطيع أن ننظر إلى مختلف المناطق اليمنية نظرة واحدة، كما أننا لا نستطيع أن نقيسها بنفس المقياس ونصفها بنفس

الصفات، ولذا تختلف مشاكل التنمية الريفية في اليمن باختلاف المناطق القروية المتعددة التي لا تشكل وحدة مماثلة ومتشابهة، ويظهر هذا الاختلاف واضحًا في الحياة الاجتماعية نفسها من حيث قابلية القرية للنمو.

أن أي تصميم لتحسين مستويات العيش للأهالي يحتاج لدراسة عميقة لا تقتصر على التنمية الزراعية وحدها، بل يجب أن تشمل أيضًا تحسين الجوانب الصحية، وتأمين التسهيلات الطبيّة، وطرق الاتصالات، ووسائل التربية والإعلام، وإزالة الفوارق الشاسعة بين المدينة والقرية.

كما أن على الدولة تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية المتنوعة؛ فالإنسان يعشق مسقط رأسه ولا يهجره إلاّ مرغمًا.

- التنمية الاجتماعية هي بمقام الناحية الاقتصادية باعتبارها عاملًا في التقدم والتخلف؛ فالعامل البشري هو أهم عامل في تقدم الشعوب، وعلينا توفير المناخ الملائم، والرغبة الصادقة لتطوير معرفة أبناء القرية وأعدادهم للزيادة الإنتاجية، وتحقيق الإنماء الكامل بعد التغيير الجذري لمفاهيمهم ومفاهيم مؤسسات الدولة الإرشادية وغيرها من المؤسسات العاملة في الريف، ويجب ألّا ننسى برامج التنمية الاجتماعية للمرأة في القرية، وذلك لأن دورها لا يقل عن دور الرجل فهي تقوم بأعمال كبيرة وكثيرة إذا توفر لها العلم والمعرفة وأعطيت حقوقها.

- الخدمات الصحية في المدن أفضل مما هي عليه في القرى، ومعظم القرى في المنطقة تعاني من قلة الرعاية في الخدمات الصحية وتلاشي دور المرأة في هذه الخدمات.

- عدم توفر الأدوية بشكل كاف بالإضافة إلى الغلاء مما يضطر الأفراد إلى اللجوء إلى الطرق البدائية والبسيطة للشفاء من المرض.

تحتاج المرأة إلى توعية بالجانب الصحي وتوفير كافة التسهيلات للمشاركة في هذا الجانب، ولا بد من الاهتمام بالرعاية الصحية وعلى جانب الإعلام إيصال برامجه التثقيفية لكل الأسر ونشر الثقافة الصحية بينهم، ولا ننسى أن للتعليم تأثيرًا هامًا على الصحة، وذلك لأن التعليم يمكن الناس من فهم مشاكلهم الصحية وطرق حلها، ويفتح طريقهم أمام مشاركتهم الفعالة في الأنشطة الصحية العامة، واعترافًا بالدور الحيوي الذي تمثله المرأة باعتبارها المسئولة الأولى عن توفير الرعاية الصحية للأسرة وما لذلك من تأثيره على المجتمع بأسره؛ فقد شددت جميع المواثيق الدولية والوطنية على ضرورة الاهتمام بمعالجة المشكلات الصحية للمرأة.

- لقد أثرت البنية الاجتماعية الريفية في عملية التنمية؛ حيث عملت بعض الواجهات المشيخية في تعويق التنمية الاجتماعية.

- لا تزال مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية المختلفة في اليمن متواضعة؛ وذلك لعدم الإيمان بمساهمة المرأة في قوة العمل ومشاركتها في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا يزال المجتمع اليمني يرى أن مهمة المرأة تنحصر في تربية الأولاد وغير ذلك من الأعمال التقليدية التي يعتقد أنها المناسبة للمرأة.

سيكون وضع المرأة أفضل للمشاركة في قوة العمل؛ وذلك بإقبال الفتاة على التعليم في المراحل التعليمية المختلفة، وأخذ دورات تأهيلية في المعاهد المتخصصة من أجل تأهيل أنفسهم بشكل جيد والمساهمة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا سيفرض تغيرات اقتصادية واجتماعية في المستقبل القريب على وضع المرأة نحو الأفضل.

لقد أثر العجز في الأيدي العاملة الذي أحدثته هجرة الرجال إلى الخارج على الدور الذي تلعبه المرأة في اليمن.

**توصيات الدراسة**

**في الجانب التعليمي:**

لارتفاع الأمية بشكل كبير في القرى لا بد أن تولي الدولة جل اهتمامها بالتعليم، وذلك من خلال مؤسساتها التربوية بدعم برامج محو الأمية وتوسيعها لتشمل الريف اليمني كافة، ومن أجل إنجاح برنامج محو الأمية لا بد من القيام بحملة وطنية من أجل القضاء على الأمية ودفع حركة التنمية إلى الأمام، لأن القضاء على الجهل والأمية يعني القضاء على الكثير من المشكلات الاجتماعية.

ولا بد من وضع قانون الزامي يلزم رب الأسرة بإرسال أبنائه وبناته إلى المدارس بموجب قانون يكون بموجبه رب الأسرة مسئولًا عنه أمام الدولة.

لا بد أن يكون التعليم في جميع مراحله مجانًا لإفساح المجال أمام الجميع للحصول عليه بشكل متساوٍ.

- تسريع الخطوات على طريق محو الأمية للمرأة العاملة بجميع الوسائل المتاحة، والتوسع في تعليم المرأة في مختلف المستويات والمراحل التعليمية ولا سميا في القرى، لا بد من إقامة دورات تدريبية وذلك لمحو الأمية والتركيز على برامج محو الأمية لتعويض المرأة الريفية من الحرمان الذي عانت منه طويلًا نتيجة عدم وجود فرص التعليم لهن.

- كما أن لوسائل التربية والتعليم ومبادئ التنشئة الاجتماعية السليمة الأثر القوي في خلق الشعوب النامية المتقدمة القابلة للنمو والتطور، وقبل مرحلة تنفيذ البرامج الإنمائية لا بد أن يسبق ذلك مرحلة تخطيط شاملة مبنية على الدراسات العلمية وتقدم الخدمات الإرشادية والتدريبية.

- تهتم الدولة بالبحوث العلمية الزراعية، وتعمل على زيادة فعاليتها، ومن المفيد أن تلائم برامج التنمية التخطيطية بنية المجتمع القروي وحاجات السكان وإمكانياتهم.

- يجب الاستفادة دائمًا من أصحاب الخبرة والعلم والمعرفة لمواجهة المشاكل التي يتعرض لها القرويون من ضغوط نفسية واقتصادية، وعلى برامج التقدم أن تواكب التقدم والتطور الذي طرأ على المجتمع حتى تكون متكاملة متممة لبعضها البعض.

**في جانب الصحة:**

- يتبين لنا من خلال النزول الميداني النقص الكبير في عدد المراكز الصحية والوحدات الصحية في المناطق التي تجرى فيها الدراسة، وهذا سبب رئيس لتفشي الأمراض وزيادة الوفيات، وقد ساعدت الأمية المنشرة بشكل كبير على عدم الوعي لدى النساء الريفيات من الناحية الصحية.

- ولا بد من قيام الدولة بإنشاء الوحدات الصحية والمراكز، وتوفير الكادر الصحي، بالإضافة إلى توفير الأدوات والمواد الضرورية للمعالجة، وتدريب الفنيين الصحيين العاملين في المراكز الريفية بشكل سليم، والإشراف والمتابعة المستمرة، وتقديم المشورة والدعم المادي والمعنوي لهم.

- لا بد من المشاركة لإنشاء مراكز صحية، والمساهمة بالتخطيط وإقامة دورات تنشيطية للمرشدين الصحين العاملين في المناطق الريفية.

- التوسع في توفير المرافق الخدمية الخاصة بالمرأة والطفل في مواقع العمل والإنتاج.

- زيادة الاهتمام بمسائل الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالمرأة.

- لا بد من وجود جمعيات لتنظيم الأسرة وذلك لخدمة المناطق النائية، ومن أهداف هذه الجمعيات توفير المساعدات الطبيّة، وتوفير الإسعافات والعقاقير الأساسية وخدمات التحصين وتنظيم الأسرة، كذلك تنظيم زيارات منزلية لتوفير الخدمات لغير القادرين على القدوم للمراكز، وتشجيع الأسرة على ممارسة تنظيم الأسرة.

- لا بد من توفير فريق من طبيب وممرضة أو قابلة ومساعد طبي معتاد على العمل في المنطقة، كذلك سيارة وسائقها ويقوم الفريق المتخصص في المجال الصحي وتنظيم الأسرة بالفحص الطبي، وتقديم وسائل تنظيم الأسرة بالحقن والأدوية والعقاقير المصرفية بوصفات طبيّة، وتعيين الحالات التي تحتاج إلى الإحالة للمستشفى أو المركز الصحي.

**في جوانب مختلفة:**

- على بنك التسليف التعاوني الزراعي القيام بحملة إعلامية للتعريف بدوره في العملية التنموية من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية، وتخفيض معدل رسوم الفائدة التي يتقاضاها على قروضه وقيامه بعمليات الاستيراد المباشر للآليات والمعدات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعية وتقديمها بأسعار منخفضة وبعيدًا عن استغلال التجار.

- العمل على تسهيل الإقراض للنساء.

- دعم ومساندة إدارة تنمية المرأة الريفية، وتوفير الكوادر النسائية المتخصصة والقادرة المؤمنة بالعمل الريفي ودعمها بكافة الإمكانيات لتأخذ دورها الهام للعمل مع المرأة الريفية من أجل رفع مكانتها باعتبار أنها تقوم بالعمل الزراعي في الريف.

- معرفة الاحتياجات لأهل القرية ووضع الخطة المحلية التي تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات.

- توفير منازل حديثة تتوفر فيها الأساليب الصحية وذلك بمساهمة القرويين أو بيعها بأقساط معينة بالإضافة إلى إقامة أماكن للعبادة.

- العمل على النهوض بمستوى حياة القرويين من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العمرانية، والصحية، ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج.

- تحقيق التكامل الاجتماعي بين المقيمين في القرية ومساعدة المحتاجين والاستفادة من قدرة أبنائها على الكسب.

- تشجيع المزارعين الريفين ودعمهم بالمساعدات اللازمة لهم لتشجيعهم على الإنتاج والرفع من مستوى الإنتاج الزراعي.

- رفع المستوى التعليمي، الثقافي، الصحي، وذلك بإلقاء المحاضرات والندوات وتدريب رجال ونساء القرية على خدمة أنفسهم وحل مشاكلهم، وذلك بتدريبهم على الاستخدام الصحيح للأدوات الحديثة.

- على الدولة أن تهتم ببرامج التنمية والتشجيع على قيام إرشادات ومعونات والإشراف والمراقبة وتقديم المساعدات التي تعمل في مجال التنمية الريفية.

- توفير الآلات الزراعية الحديثة للمزارعين واستخدامها بأجور رمزية بحيث يستفيد منها المزارع والدولة.

- العمل على تسويق المحاصيل التي تنتجها النساء.

- العمل على تشجيع الرجال والنساء في تكوين الجمعيات الزراعية وغيرها.

- دعم وتدريب الكوادر العاملة في مجال تنمية المرأة والأسرة الريفية والمجتمع الريفي، ووضع برامج تدريبية خاصة بزيادة فعالية ومساهمة المرأة الريفية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات والمشاريع الزراعية والجهات المختصة بالتدريب.

- العمل على إقامة مشاريع تعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية وزيادة فعّالية وإنتاجية المرأة الريفية، والتي تساهم في تحسين مستوى معيشة المجتمع الريفي.

- النظرة العامة لكل ما يحقق التنمية وبرامجها المختلفة في شتى الميادين والمجالات، والتي من هدفها خدمة الإنسان والمجتمع.

**المراجع:**

**أولًا- الكتب العربية:**


- الباشا. أسماء يحيى. (1994م). القانون والمرأة في الشرق الأدنى "الجمهورية اليمنية والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في التنمية". ط1. دار النشر: تونس.
- بديع القدو. وإنتصار حسن الواعظ. (1978م). مشاكل ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة بغداد: العراق.

•برنوطي. سعاد. (1982م). اتحاد مجالس البحث العلمي العربية تنمية مساهمة المرأة العربية في النشاط المجتمعي. بغداد: العراق.

•الترابي. حسن. (1984م). الاتجاه الإسلامي يقدم المرأة بين الدين وتقاليد المجتمع. الدار السعودية للنشر والتوزيع: بيروت.

•ثابت. ناصر. (1983م). المرأة التنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة. دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة. جامعة الكويت: الكويت.

•حامد. عمارة. (1983م). الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية. في ضوء إستراتيجية العمل الاجتماعي العربي. جامعة القاهرة: القاهرة.

•حسن. عبد الباسط محمد. (1985م). أصول البحث الاجتماعي. مكتب وهبة: القاهرة.

•الحسيني. نبيل. (2008م). إدارة الموارد البشرية بين الأصول النظرية وحدود التطبيق. المكتبة العصرية: مصر.

•حمادة. نجلاء. (1981م). حرية المرأة العربية. الفكر العربي: مصر.

•حمد. نورية علي. (1985م). التحولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسري. دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني. جامعة عين الشمس: مصر.

•حمد. نورية علي. (1990م). عمل المرأة الحضرية كأحد مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع اليمني. مركز دراسات المرأة والتنمية: صنعاء.

•حمد. نورية علي. الباشا. وأسماء يحيى. (1995م). البعد القانوني وانعكاساته على أوضاع المرأة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. دار النشر: تونس.

•حمد. نورية. (1993م). المرأة اليمنية وقضايا التنمية والديمقراطية والتحديث. جامعة صنعاء: اليمن.

•خماش. سلوى. (1973م). المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف. دار الحقيقة: بيروت.

•درة. عبدالباري إبراهيم. والصباغ. زهير إبراهيم. (2008م). إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرون. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان. الأردن.

•سلامة. محمد. (1982م). المرأة بين البيت والعمل. دار المعارف: مصر.

•السنهوري. أحمد محمد. (2007م). منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن 21. دار النهضة العربية: القاهرة.

•شرف الدين. إبراهيم. (1990م). عظيمات غيرن وجه التاريخ. المكتبة الحديث للطباعة والنشر: بيروت.

•عبد الجبار. عدنان. (2009م). تطوير نظم وممارسات الأجهزة الحكومية المنفذة للسياسات الاقتصادية الجيدة. مركز تطوير الإدارة العامة: صنعاء.

•علي. محمد أحمد ورشيدة علي النصيري. (1922م). مكانة المرأة في تشريعات الجمهورية اليمنية. دار النهضة العربية: القاهرة.

•فارع. وهيبة غالب. (1982م). تعليم البنات في الجمهورية اليمنية بين الأحكام وتكافؤ الفرص التعليمية. جامعة عين شمس: القاهرة.

•قاسم. علي. عبد الجبار. عدنان. (2005م). إجراءات إعادة البناء وأثرها في التخفيف من الفقر. مركز الدراسات: صنعاء.

•القلعاوي. سهير. (1993م). لقد أنصف الميثاق المرأة "دراسات في الميثاق". المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: القاهرة.

•الكبيسي. عامر بن خضير حميد. (2005م). إدارة الموارد البشرية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بيروت.

•الكيال. باسمة. (1982م). تطور المرأة عبر التاريخ. مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر: بيروت.

•لبيب شائف محمد. (2010م). برنامج تحديث وإصلاح الخدمة المدنية في الجمهورية اليمنية. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية: اليمن.

•لطفي. سهير. (1989م). دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم العربي النامي. عز الدين للطباعة والنشر: بيروت.

•محمد. محمد علي. (1982م). الوعي الثقافي والتنمية من الداخل "دراسة في المفهومات والثقافة". مطبعة الإسكندرية: القاهرة.

•محمود. عبلة. (2004م). المرأة العربية العاملة " المعوقات ومتطلبات النجاح". دار النشر مصر: القاهرة.

•المخلافي. محمد. (1993م). حقوق المرأة اليمنية في قانون الأحوال الشخصية. وحدة البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة: صنعاء.

•مطهر. يحيى. (2009م). مبادئ الإصلاح الإداري. مركز تطوير الإدارة العامة: صنعاء.

•مكي. عباس. (1983م). المرأة وأزمة المجتمع العربي. دار النشر مصر: القاهرة.

•الموسوي. سنان. (2006م). إدارة الموارد البشرية وتأشيرات العولمة عليها. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان. الأردن.

•ميسيل زميلست/ وزالدور ولونير لامفير. (1996م). المرأة الثقافة المجتمعية. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق.

•ناجي. سلطان. (1980م). الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني. مجلة العلوم الاجتماعية: الكويت.
•النصيري. رشيدة وآخرون. (1992م). مكانة المرأة في تشريعات الجمهورية اليمنية. مركز الدراسات والبحوث: اليمن. صنعاء.
•هلال. محمد عبد الغني حسن. (2008م). دراسة الاحتياجات والتخطيط للتدريب. مركز تطوير الأداء والتنمية: مصر.
•الوادعي. أحمد علي. (1991م). حقوق المرأة اليمنية بين الفقه والتشريع. مؤسسة العفيفي الثقافية: صنعاء.
•وورث. آنا. (1993م). قانون الأسرة اليمني " ملاحظات من داخل أحد محاكم صنعاء". مركز الدراسات: اليمن.

**ثانيًا- الرسائل العلمية:**

•عرجاش. علي. (2009م). تطوير سياسات إدارة الموارد البشرية في وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية. أطروحة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية. جامعة عين شمس. القاهرة.
•حبتور. ناصر أحمد. (2003م). سياسات قطاع التربية والتعليم في إدارة الموارد البشرية من حيث اختيار وتعيين المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإدارية. جامعة عدن.

**ثالثًا- الوثائق والتقارير الحكومية:**

•التقارير التقييمية لمستوى تنفيذ عملية التوظيف الموازنة الوظيفية للأعوام 2009م-2008م (الإدارة العامة لشئون الخدمة).
•الجهاز المركزي للإحصاء. وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية. الجمهورية اليمنية صنعاء. 1992م.
•رئاسة الجمهورية. قرار جمهوري رقم (28) لسنة 1993م بشأن اللائحة التعليمية بوزارة التربية والتعليم. وزارة الشئون القانونية. الجريدة الرسمية.
•وزارة التربية والتعليم. التشريعات التعليمية. وزارة الشئون القانونية. صنعاء. 2005م.
•وزارة التربية والتعليم. تشريعات إعادة توزيع القوى العاملة. والمبنى المدرسي. اللجنة الإشرافية العليا. صنعاء. 2003م.
•وزارة التربية والتعليم. تقارير نتائج المسح التربوي للأعوام 98/97م. 2007. 2008م. وزارة التربية والتعليم. صنعاء.
•وزارة التربية والتعليم إستراتيجية التعليم الأساسي. وزارة التربية والتعليم. صنعاء. 2003م.
•وزارة الشئون القانونية. تشريعات الخدمة المدنية. وزارة الشئون القانونية. صنعاء. أبريل. 2008م.
•وزارة الشئون القانونية. قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م.
الجريدة الرسمية.
•رئاسة الوزراء. مشروع خطة الأداء الحكومي لعام 2013م. لتنفيذ البرنامج العام الحكومة الوفاق الوطني. رئاسة الوزراء. 2013م.
•وزارة الخدمة المدنية. تقرير عن مستوى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحديث الخدمة المدنية حتى نهاية عام 2008م. وزارة الخدمة المدنية. ديسمبر 2008م.

**رابعًا- الدراسات والتقارير الأخرى:**

•البنك الدولي. تتبع الإنفاق على التعليم الأساسي في اليمن (تحليل لإدارة الموارد العامة وغياب المعلمين) مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ديسمبر2006م.
•الجمهورية اليمنية. المعهد الوطني للعلوم الإدارية. ورشة العمل الخاصة بتقييم أوضاع وحدات شئون الموظفين في الجهاز الإداري للدولة. الجمهورية اليمنية. صنعاء. يوليو 2004م.
•الجمهورية اليمنية. تقرير حول وضع التعليم (التحديات والفرص). البنك الدولي. 2010م.
•الجمهورية اليمنية. مكتب رئاسة الجمهورية. ورشة العمل الخاصة بتفعيل دور المعهد الوطني في التطوير والتحسين لإدارة أجهزة الدولة. المعهد الوطني للعلوم الإدارية والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني. صنعاء. أغسطس. 2005م.
•حسن علي عبد الملك. (2006م). ممارسات إدارة الإنفاق العام وممارسات الخدمة المدنية في قطاع التعليم في اليمن. صنعاء.
•نصر الدين عشوي. (2006م). تخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة "الأساليب والمشاكل". مجلة الجندول. السنة الثالثة. العدد (27). مصر.
•الوائلي عبد الجبار وآخرون. (2003م). مظاهر الهدر التربوي ووسائل تخفيفها. مركز البحوث والتطوير التربوي: صنعاء.

**المراجع باللغة الإنجليزية**

• Barzun J. and Henry. F. (1957). The Modern Research. New Your. Harcourt Brace and World Inc.
• Sell tiz. C. et al. (1960). Research Methods in Social Relations. Henry Holt.
• Compbel. W.G. (1954).From and style in Thesis Writing Bosten Boston Haugton Mifflin Company.

- Goode. w. and Hatt. p. (1952). Methods in social Research. New york.
- Ackoff R. I.(1953). The design of social Research. The u. of chinago Press.
- Green wood E. (1954). Experimental sociology. new york. chapy.
- Chapin s.(1947). Experimental. Design in sociological. Research new york. chaps 1. 2 and 7.
- Ahmed khurshid.(1984). Family life in Islam Leiceter. united Kingdom: The Islam Foundation.
- Kimball young & other.( 1992). Sociology & Social Life second. Edition Affi liated East West press P.V. Tlid. new Delhi.